

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.6
17 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نمواً

بروكسل، ١٤ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

الجلسة المواضيعية التفاعلية

الملكية الفكرية والتنمية

موجز أعدته أمانة المؤتمر

١ - افتتح هذه الدورة فريق يتألف من السيد روبرت ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، والسيد روبرتو كاستيلو، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والرئيسين المشاركين، معالي السيد فريدو بيتسيميفيرا وزير الإعلام والثقافة والاتصالات في مدغشقر، ومعالي السيد رونالدو ساندينبيرغ، وزير العلم والتكنولوجيا في البرازيل.

٢ - وفي سياق الاقتصاد المعتمد على المعرفة، تواجه أقل البلدان نمواً تحدياً خاصاً. وقد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى مزيد من تهميش أقل البلدان نمواً. ويظهر تحليل أُجري بأثر رجعي عن الأعوام العشرة الماضية أن أقل البلدان نمواً قد عانت من التهميش في عملية العولمة لأنها لم تشارك في عملية التطور التكنولوجي السريع. ولعكس هذا الاتجاه، يجب أخذ احتياجاتها الخاصة بعين الاعتبار، ولا سيما في مجال تطوير نظم الملكية الفكرية التي ينبغي أن تعزز نقل التكنولوجيا والابتكارات بغية حل مشاكل التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي نشر حاضنات الأعمال التجارية الصغيرة ورأس المال الاستثماري والأنماط الجديدة من الملكية الفكرية على نطاق العالم. ولهذا السبب، ينبغي أن توجه نظم الملكية الفكرية والقواعد الخاصة بالملكية الفكرية وفرص الحصول على التكنولوجيا نحو الابتكارات وتوسيع التجارة الدولية والتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا.

٣- وهناك حاجة إلى إدراج بعد إنمائي في نظم الملكية الفكرية. ومن الضروري كذلك تخصيص الموارد الكافية للعلم والتكنولوجيا والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤- ويجب مواصلة إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن ينصب إدراج الملكية الفكرية على أكثر القضايا صلة بالموضوع وأن يكون محددًا. ولتحقيق نتائج أسرع وأكثر فاعلية، ينبغي أن تتصدى المشاريع الممكنة التنفيذ للاحتياجات الواضحة والملحة لأقل البلدان نمواً. كما تدعو الحاجة إلى العمل المنسق، بمساعدة جهود شركاء التنمية. ولمساعدة هذه العملية، أعدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية وثيقة بشأن المشاريع الممكنة التنفيذ (WIPO/LDC/2001/1). وكانت هذه الوثيقة، ومعها إعلان لشبونة، الأساس الذي استندت إليه هذه الجلسة التفاعلية.

٥- وفي إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، نظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ثلاث حلقات دراسية إقليمية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في العالم العربي وأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى حلقة دراسية وطنية خاصة بهائتي. واتفق المشاركون في كل من هذه الحلقات الدراسية على مجموعة من الاستنتاجات التي تهم جميع الأطراف. وفي أعقاب هذه الحلقات الدراسية، عُقدت مائدة مستديرة إقليمية رفيعة المستوى لأقل البلدان نمواً في لشبونة، في ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، لمناقشة "الابتكارات ومجتمع المعرفة والملكية الفكرية وأقل البلدان نمواً". وخلال هذه المائدة المستديرة، اعتمد الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين إعلان لشبونة بشأن الملكية الفكرية.

٦- واعترفت الدورة بأن أقل البلدان نمواً تواجه معوقات معينة، كنقص الموارد، وضعف البنية التحتية للملكية الفكرية، وقلة العمالة الماهرة، وعدم كفاية الوعي بمختلف المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في ميدان الملكية الفكرية وعدم كفاية الإعلام عنها. ونظراً للمشاكل الهيكلية الضخمة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في بناء المؤسسات في هذا الميدان، على نحو ما هو محدد في إعلان لشبونة الوزاري، تحتاج هذه البلدان إلى برنامج خاص. وفي هذا الصدد، حددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية خمسة مجالات رئيسية للمشاريع الممكنة التنفيذ.

- نقل التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً: هناك حاجة إلى الاستثمار في مجموعة مختارة من المجالات في أقل البلدان نمواً لبناء رأس المال المعرفي في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع برمته.
- الأكاديمية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية: تستطيع الأكاديمية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالاستناد إلى الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أن توفر التدريب في مجال الملكية الفكرية قصد تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً كل منها على حدة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر الأكاديمية ما يلي: (أ) برنامج للتعليم من بعد؛

(ب) دورات تدريبية للمديرين والموظفين التقنيين العاملين بمكاتب الملكية الفكرية، والوكالات الحكومية، والقطاعات الأخرى في أقل البلدان نمواً؛ (ج) برنامج للتدريب على السياسات للمستشارين في مجال السياسات، ومتخذي القرارات والدبلوماسيين؛ (د) برامج دراسية للحصول على شهادة وبرامج للحصول على درجات علمية لصالح أقل البلدان نمواً.

• شبكة المعلومات العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. (وايونت): بدأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مشروع وايونت لتطوير وإنشاء شبكة عالمية للمعلومات تستفيد منها جميع الدول الأعضاء. وستقام خدمات الشبكة ومعداتها في أقل البلدان نمواً في إطار الجهود التي تبذلها المنظمة للمساعدة في بناء وتحديث مكاتب الملكية الفكرية في أقل البلدان نمواً.

• الإدارة الجماعية لحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق: اعتمدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية استراتيجية شاملة لأقل البلدان نمواً من أجل إنشاء مجموعة من الجمعيات الوطنية للإدارة الجماعية لحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق. وقد يُمكّن الربط بين الجمعيات الوطنية عبر شبكة إنترنت الجمعيات الصغيرة في أقل البلدان نمواً من العمل على يتيح مردوداً أعلى للتكاليف ومن زيادة دخلها إلى الحد الأقصى.

• المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفنون الشعبية: بالإضافة إلى ما توفره المعارف التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية من أساس لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه وتقاسم منافعها، فإن لها قيمة اقتصادية هامة في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية، بما في ذلك الطب والزراعة، والترفيه والتعليم. ولكن ليس معروفاً مدى ما تمنحه نظم الملكية الفكرية القائمة من اعتراف وحماية للإبداع والابتكار القائمين على تقاليد هذه المجتمعات التي يعيش كثير منها في أقل البلدان نمواً. وفيما يخص هذه البلدان، ينبغي التركيز على الفرص الجديدة المتاحة لحفظ أصولها من المعارف التقليدية وحمايتها ونشرها في الاقتصاد العالمي. وقد حظيت بالترحيب العملية التي بدأت في اللجنة المنشأة حديثاً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفنون الشعبية.

• المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: تتيح حماية الملكية الفكرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم استغلال كامل طاقاتها الابتكارية والإبداعية. وتتزم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بمساعدة الحكومات الوطنية والمؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنظمي المشاريع في أقل البلدان نمواً لتحسين قدراتهم الإنتاجية والتنافسية

من خلال الاستخدام الفعال لنظم الملكية الفكرية. ووفقاً للفقرة ٧ من إعلان لشبونة ترمي المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين قدرة الحكومات الوطنية على صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية للوفاء باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الملكية الفكرية؛
- العمل مع المؤسسات ذات الصلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتحسين قدرتها على تقديم خدمات متصلة بالملكية الفكرية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- تزويد المنظمات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً بالمساعدة في قضايا الملكية الفكرية عن طريق شبكة الويب؛
- المساعدة في وضع مواد إعلامية وبرامج تدريبية ترويجية شاملة وسهلة الاستخدام لأقل البلدان نمواً (عن طريق شبكة الويب وعن طريق عقد حلقات دراسية وحلقات عمل).

٧- وفي جلسة تبادل الآراء، أيدت أقل البلدان نمواً المشاريع الممكنة التنفيذ المقترحة في تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولاحظت أيضاً مع التقدير إنشاء وحدة معنية بأقل البلدان نمواً داخل المنظمة.

٨- وتبادل عدد كبير من أقل البلدان نمواً تجاربه الوطنية في تطبيق التشريعات وإنشاء المؤسسات لأجل تنفيذ صكوك الملكية الفكرية تنفيذاً فعالاً. فقليل إن المساعدة المقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية وعن طريق التعاون الثنائي مع هيئات مثل مكتب البراءات الأوروبي هي مساعدة ضرورية للتغلب على معوقات إنشاء مؤسسات فعالة في مجال الملكية الفكرية. وأفاد البعض من أقل البلدان نمواً أن هذه المساعدة تتسم بالأهمية أيضاً في سياق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

٩- كما تبادل عدد من أقل البلدان نمواً تجاربه في إنشاء جمعيات وطنية للإدارة المشتركة تساهم في مساعدة الفنانين في مجالات مثل الأدب والموسيقى وغيرها من ألوان التعبير عن الفنون الشعبية على تقاضي تعويض عن فنهم الإبداعي. وقد أتاحت هذه النظم في بلدان منطقة البحر الكاريبي تحصيل منافع اقتصادية هامة.

١٠- وشدد مشاركون كثيرون من أقل البلدان نمواً على ضرورة توفير التدريب وتنمية الموارد البشرية، وأبرزوا الدور الهام الذي تضطلع به الأكاديمية العالمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

١١- وأشير إلى الدور الهام الذي تؤديه المعارف التقليدية في عملية تنمية أقل البلدان نمواً، ولا سيما في مجالات الزراعة التقليدية والحرف اليدوية وألوان التعبير عن الفنون الشعبية. وأفيد أن أفقر الناس في مجتمعات أقل البلدان نمواً كثيراً ما يعتمدون على المعارف التقليدية في تلبية احتياجاتهم الأساسية من حيث الرعاية الطبية والغذاء. وذكر أن الحقوق ذات الصلة للمجتمعات الأصلية والمحلية تحتاج إلى حماية كافية على الصعيدين الوطني والدولي. وقيل أيضاً إن التسويق التجاري للمنتجات والخدمات القائمة على المعارف التقليدية ينبغي أن يعود بالفائدة على أصحابها الأصليين. وقد يلزم إنشاء نظم خاصة لحماية إبداعهم. وأعرب عدد من المندوبين عن تأييدهم لعمل اللجنة الحكومية الدولية المنشأة حديثاً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعنية بالمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفنون الشعبية.

١٢- وأفيد أن واحداً من جوانب الاهتمام الرئيسية من منظور السياسة العامة في أقل البلدان نمواً هو ربط نظم الملكية الفكرية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كي يتاح لها استكشاف طاقاتها الابتكارية كاملة. ويمكن أن تؤدي نظم الملكية الفكرية أيضاً دوراً رئيسياً في تشجيع الابتكار "القائم على التكيف" بدلاً من الابتكار "الرئيسي".

١٣- وأبرز البعض من أقل البلدان نمواً الحاجة إلى تعزيز أوجه التداؤب المؤسسي على الصعيد الوطني عن طريق زيادة التنسيق بين مختلف الوزارات. وتوجد أيضاً حاجة إلى شن حملات توعية وبرامج تثقيف للجمهور بشأن الملكية الفكرية ودورها في عملية التنمية. وينبغي أيضاً أن تسعى أقل البلدان نمواً، في ما تبذله من جهود وطنية، إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

١٤- وشدد عدد من أقل البلدان نمواً على ضرورة قيام الشركاء الإنمائيين بالتنفيذ الفعلي للمادة ٦٦-٢ من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، هذه المادة التي تدعو البلدان المتقدمة إلى تقديم حوافز لنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً. وطلب أحد الشركاء الإنمائيين مناقشة المقترحات التي قدمها بشأن الحوافز المؤدية إلى مواصلة التنفيذ الفعال لهذه المادة في الاجتماعات المقبلة للمجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية.

١٥- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية وإعلان لشبونة وجلسة تبادل الآراء توفر أساساً سليماً للغاية لمواصلة الحوار والتعاون بين أقل البلدان نمواً والشركاء الإنمائيين. وأكد أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز تعاونه التقني مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المنظمات الدولية ويتطلع إلى تسلم طلبات محددة ومقترحات بشأن المشاريع.

١٦- كما طُلب إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تواصل بذل جهودها لضمان تنفيذ إعلان لشبونة الوزاري بشأن الملكية الفكرية لأقل البلدان نمواً من خلال وضع برامج ترمي إلى تكميل المبادرات والبرامج والسياسات المحلية في كل بلد من أقل البلدان نمواً بنتائج ملموسة وقابلة للقياس والتحقيق. وشُجع التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة مثل الأونكتاد في المساعدة على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً.
